التقرير السنوي 2024

20 عاما

من محاربة الظلم في العالم العربي

الكرامة

Alkarama

www.alkaramahr.com

المحتويات

02 عن الكرامة

04 تمهيد

05 الخليج

11 المغرب

18 المشرق

23 النيل

عن الكرامة

الكرامة منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان تأسست في عام 2004 لمساعدة كل من يتعرض أو يواجه خطر الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي في العالم العربي. وتعمل الكرامة كجسر بين الضحايا الأفراد وآليات حقوق الإنسان الدولية، وتعمل من أجل عالم عربي يعيش فيه جميع الأفراد في حرية وكرامة، ويتمتعون بحماية سيادة القانون.

مساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

تقدم الكرامة المساعدة القانونية المجانية لضحايا أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، دون أي تمييز. وتركز المنظمة جهودها على انتهاكات الحق في الحياة والكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية والحريات مثل: الإعدامات خارج نطاق القضاء، الاختفاء القسري، التعذيب، والاحتجاز التعسفي.

نلجأ إلى آليات حقوق الإنسان الدولية ونعمل بشكل وثيق مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)، ونركز في نشاطنا القانوني على توثيق الحالات الفردية للانتهاكات من خلال التواصل المباشر مع الضحايا أو عائلاتهم أو محاميهم، ثم نقدم الشكاوى نيابة عنهم إلى الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، ونطلب منهم التدخل لدى الدولة المعنية لوضع حد لهذه الانتهاكات.

كما تمنح الكرامة صوتًا للضحايا أو أسرهم من خلال مشاركة قصصهم، وكذلك التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة المختلفة بشأن قضاياهم، سواء على موقعنا الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا. كما نستخدم وسائل الإعلام وحملات الضغط والمناصرة والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى والمجتمع المدني لضمان حماية الضحايا.

الدعوة إلى الإصلاحات الرامية إلى احترام وحماية حقوق الإنسان في كافة الدول العربية

استناداً إلى خبرتنا في العالم العربي والحالات الفردية التي نوثقها، نقوم بإعداد تقارير معمقة عن حالة حقوق الإنسان في كل من البلدان العشرين التي نغطيها. ويمكن أن تكون هذه التقارير تقارير عامة، أو مذكرات مقدمة إلى هيئات المعاهدات؛ مثل لجنة مناهضة التعذيب (CAT)، لجنة حقوق الإنسان (HRCtee)، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (CED) قبل مراجعة الدولة،

أو المساهمة في المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان (UPR) التي تقام كل أربع إلى خمس سنوات. كما نعمل مع المجتمع المدني المحلي للمشاركة في مراجعات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI).

وبناءً على المعلومات المقدمة لها، تصدر كل هذه الآليات توصيات تهدف إلى تحسين وضع حقوق الإنسان في كل بلد على حدة، ويمكن للمجتمع المدني المحلي استخدام هذه التوصيات للضغط من أجل تنفيذها.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

كما تعمل الكرامة على لفت انتباه وسائل الإعلام إلى القضايا والمواقف التي تغطيها، ومساعدة الضحايا على إيصال أصواتهم وتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في كل بلدٍ على حدة، من خلال البيانات الصحفية والتقارير العامة والتحليلات المنشورة في مختلف وسائل الإعلام.

تمهيد

عزم راسخ على مقاومة الظلم والانتهاكات في العالم العربي

أكثر من عام مرّ على اندلاع الحرب الإسرائيلية الفلسطينية، ومع ذلك فإن معاناة الشعب الفلسطيني لا تزال تتفاقم تحت وطأة العنف غير المسبوق، حيث تحطمت حياة الآلاف من الأبرياء والضعفاء بفعل القوة الوحشية لحرب الإبادة الجماعية.

إن هذه المأساة ليست مجرد حكاية أرض منكوبة، بل هي مرآة مظلمة تعكس عالماً عربياً تتكرر فيه انتهاكات حقوق الإنسان بانتظام وبوتيرة مقلقة. فيما تظل حقوق الحياة والأمن والحرية، فضلاً عن الحريات العامة، أحلامًا بعيدة المنال، تُسحق في صمت مطبق على يد أنظمة همّها الوحيد هو إحكام قبضتها على السلطة بدلاً من البحث عن حلول عادلة وإنسانية.

إن العديد من الحكومات العربية، بدلاً من الشروع في مسار المصالحة والإصلاح، تختار طريق القمع المتزايد، وخنق أي تعبير عن التضامن، وخاصة مع القضية الفلسطينية، وإسكات أي أصوات معارضة، وإدانة حرية التعبير. إن موجة القمع التي تطال أولئك الذين يجرؤون على الحلم بعالم أكثر عدالة هي جزء من إستراتيجية هزلية للحفاظ على السلطة من خلال الإرهاب والرقابة.

ومع ذلك، حتى في خضم مناخ القمع السائد، ترتفع الأصوات الشجاعة، رافضةً الرضوخ للتهديدات والاستسلام للخوف.

وفي خضم هذه الظروف المضطربة، واصلت الكرامة، متمسكةً بمهمتها النبيلة منذ تأسيسها، نضالها الدؤوب. وبإصرار لا يلين، عمل فريقها بلا كلل، يومًا بعد يوم، لتسليط الضوء على الانتهاكات التي يسعى آخرون إلى طمسها.

ومن خلال الجمع الدقيق للشهادات المروعة، وتقصي الحقائق وتوثيقها وصياغة التقارير المقدمة إلى الهيئات الدولية، لم تكتفِ الكرامة بالإدانة فحسب، بل أصبحت صوت من لا صوت لهم، والقوة التي تجبر المجتمع الدولي على مواجهة هذه الحقائق المقلقة.

وبالتعاون الوثيق مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، واصلت الكرامة طوال العام بناء جسور التواصل بين الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتوفير مساحة يُسمع فيها صوت المعاناة ويُعترف بها.

ومن خلال جهودها الدؤوبة كذلك، سعت الكرامة مرة أخرى إلى اختراق جدار اللامبالاة، ومواجهة الدول العربية بالالتزامات التي تخلّت عنها، وفتح نوافذ للأمل على طريق العدالة حيث يسود اليأس.

ورغم العواصف العاتية والعراقيل التي تعترض طريقها، ظلت الكرامة – وستبقى – منارةً يهتدي بها كل من لم يتخلَّ عن الأمل في مستقبل تسود فيه العدالة والكرامة والسلام على القمع والاستبداد.

الخليج

على مدار هذا العام، واصلت الكرامة التوثيق والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للحقوق الأساسية في منطقة الخليج، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة والأمن الشخصي وحريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكلها تتعارض بشكل صارخ مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تظل حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة مقلقة للغاية، حيث تتسم بممارسات مستمرة من العقوبات غير القانونية والأحكام الجائرة والاحتجاز التعسفي، وهو ما يشكل انتهاكًا مباشرًا لكل من المبادئ القانونية والمعايير الدولية الراسخة لحقوق الإنسان.

في الكويت، تفاقمت حالة حقوق الإنسان بسبب أزمة سياسية ومؤسسية، لا سيما بعد المرسوم الأميري الصادر في مايو/ أيار 2024، والذي أدى إلى حل البرلمان وتعليق بعض الأحكام الدستورية الرئيسية.

لا يزال اليمن يعاني من انتهاكات متجذرة لحقوق الإنسان، دون أي مسار واضح للمساءلة أو إنهاء الإفلات من العقاب، وهي مسألة سلطت الكرامة الضوء عليها مرارًا باعتبارها تجسيدًا للتحديات الأوسع التي يواجهها البلد.

في السعودية ضاعفت الكرامة جهودها لرفع مستوى الوعي الدولي بشأن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، خاصة الاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة والقمع المنهجي للمعارضة، مما يكشف عن العقبات عميقة الجذور التي تعترض حماية الحقوق الأساسية في المملكة.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير ووسائل الإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

لم تتوقف انتهاكات الحريات العامة في اليمن، بل تصاعدت، متفاقمة بسبب النزاع المستمر الذي يواصل حصد أرواح المدنيين.

في مايو/ أيار، سلطت الكرامة الضوء على تزايد تعرض الصحفيين للخطر أثناء محاولتهم كشف حقائق النزاع وإعلام المجتمع الدولي بهذه الانتهاكات المستمرة. بالتعاون مع 39 منظمة غير حكومية أخرى، دعت الكرامة المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى مضاعفة جهودها لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، ومكافحة الإفلات من العقاب، ووضع إطار قانوني يضمن حرية الصحفيين في أداء عملهم دون خوف أو عوائق.

وبمناسبة "اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين"، أعربت الكرامة، إلى جانب نحو أربعين منظمة غير حكومية، عن تضامنها مع الصحفيين اليمنيين وأدانت محنتهم الشديدة التي تتسم بالعنف والتهديد وحتى القتل، كنتيجة مباشرة لممارسة حقهم في حرية التعبير والرأي.

في الكويت أعقب الأزمة السياسية التي عززت سلطات الأمير والسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، فرض قيود صارمة على حرية التعبير والتجمع، من خلال إطار قانوني قمعي يُستخدم بانتظام ضد المعارضين السياسيين ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي. نفذت السلطات الكويتية حملة اعتقالات ومحاكمات ممنهجة استهدفت شخصيات معارضة وأعضاء سابقين وحاليين في البرلمان، وحُكم عليهم بالسجن ومُنعوا من السفر، وكل ذلك بموجب قوانين صُممت لقمع المعارضة ومنع ممارسة الحريات بطرق سلمية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، قدمت الكرامة تقريراً كجزء من الاستعراض الدوري الشامل الرابع للكويت (UPR) لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي تفاقمت بسبب الأزمة السياسية والمؤسسية الحالية. وأشارت الكرامة إلى الانتهاكات المنهجية لحرية تكوين الجمعيات والتعبير وأعربت عن قلقها إزاء القمع ضد المجتمع المدني ودعت إلى إصلاحات عاجلة لوضع حد للانتهاكات المختلفة وضمان احترام حقوق الإنسان. وقد أثار قانون البيانات البيومترية في الكويت مخاوف جدية ومشروعة بشأن عدم كفاية الضمانات التي تكفل الاستخدام السليم للبيانات التي تم جمعها، مما يشكل مخاطر كبيرة على الحقوق الأساسية. وتعرض المواطنون الذين عارضوا هذه التدابير، تحت هذه المخاوف، لعقوبات قاسية وغير متناسبة، وصلت إلى حد انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

لقد ظل قمع الحريات العامة في السعودية مستمرًا دون هوادة، حيث استمرت القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. هذا العام، تم استهداف الأفراد الذين أعربوا عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية، حيث تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي للمضايقة والاعتقال التعسفي والملاحقة القضائية بموجب قوانين تهدف إلى قمع المعارضة.

هذا القمع لم يقتصر على السعودية فحسب، بل لوحظ أيضًا في الإمارات، حيث واجه الأشخاص المتهمون بالتعبير عن التضامن مع فلسطين الاعتقال التعسفي والتعذيب والغرامات الباهظة، وفي بعض الحالات الترحيل.

في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024، خاطبت الكرامة العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بشأن عملية تقديم العطاءات السريعة التي أجرتها الفيفا لملف المملكة العربية السعودية لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034.

وأثارت الكرامة مخاوف جدية بشأن فشل الفيفا في الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزامات العناية الواجبة أثناء عملية تقديم العطاءات. وفي ندائها العاجل، طلبت الكرامة من أصحاب الولايات المعنيين اتخاذ إجراءات فورية من خلال حث الفيفا على إعادة فتح عملية تقديم العطاءات لكأس العالم 2034، والتأكد من أنها تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتتضمن ضمانات كافية.

الحق في الحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري، الإعدامات الميدانية، التعذيب و الاعتقال التعسفي

في يوليو/ تموز 2024، فشلت المفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين في مسقط، عمان، تحت رعاية الأمم المتحدة، في التوصل إلى اتفاق شامل بشأن تبادل الأسرى وضحايا الاختطاف والاختفاء القسري.

من بين المختفين السياسي محمد قحطان، الذي تتابع الكرامة قضيته عن كثب منذ اختطافه من منزله في صنعاء قبل تسع سنوات. وجددت الكرامة دعوتها للسلطات الحوثية للإفراج عن قحطان وجميع ضحايا الاختفاء القسري، ووضع حد لسياسة القمع والترهيب واضطهاد النشطاء والصحفيين وموظفي المنظمات الدولية.

لقد أُعيقت جهود الإغاثة والعمل الحقوقي بشكل كبير بسبب حملات الاختطاف التي شنها الحوثيون، والتي استهدفت 13 موظفًا من الأمم المتحدة و11 فردًا من منظمات المجتمع المدني، مما أثر بشكل خطير على مساعي التسوية وفرص الالتزام بحل تفاوضي للنزاع.

تصدرت قضية الاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي اهتمامات الكرامة في السعودية.

في مارس/ آذار، تواصلت الكرامة مع هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهما مؤسستان حكوميتان تهدفان إلى تعزيز حقوق الإنسان في البلاد، ودعتهما إلى التعاون مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة (WAGD) لتنفيذ الآراء الصادرة عنه بناءً على طلب الكرامة.

في 31 مايو/ أيار 2024، قدمت الكرامة إلى فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي وضع كل من السيد بسام الجلادي والسيد محمد الوادعي، وهما مواطنان يمنيان اعتُقلا بشكل تعسفي وهما محتجزان حاليًا من قبل السلطات السعودية.

هذا العام، أكدت الكرامة على أهمية احترام حرية الدين وضمان سلامة الحجاج في المواقع المقدسة الإسلامية في السعودية، خاصة في حالة السيد محمود حميد قايد البروشي، وهو معتمر يمني تم اعتقاله بسبب آرائه وانتماءاته السياسية.

كما دعت الكرامة مرارًا السلطات السعودية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، لا سيما في حالة السيد عبد الصمد إسماعيل محمد سالم (المحمدي)، وهو رجل أعمال يمني تعرض للتعذيب حتى الموت على يد عناصر من أجهزة الأمن السعودية خلال احتجازه في مركز الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في جازان (جنوب غربي السعودية).

في الإمارات، أُعيدت محاكمة العديد من السجناء السياسيين الذين أنهوا بالفعل أحكامهم الجائرة، في انتهاك واضح لمبدأ "عدم جواز محاكمة الشخص مرتين على نفس الجريمة". ورغم صدور عدة آراء من الفريق الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي تدين هذه الانتهاكات وتدعو للإفراج عنهم، لا يزال هؤلاء الأفراد قيد الاعتقال.

بؤرة تركيز: السعودية

إحجام المملكة عن الانخراط في تعاون جاد.. عقبة أمام حقوق الإنسان

في عام 2024، واصلت المملكة العربية السعودية تميّزها بقمعها الشديد لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في حرية التعبير، في محاولة لإسكات أي شكل من أشكال المعارضة السياسية أو الدينية أو الاجتماعية. وتحت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حافظت المملكة على إجراءات صارمة ضد من يجرؤون على انتقاد سياسات الحكومة أو التعبير عن آراء مخالفة.

وقد اتسم هذا العام بشكل خاص بتصاعد القمع ضد أولئك الذين يعبرون عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية. فقد وثقت الكرامة اضطهاد المواطنين العرب من جنسيات مختلفة بسبب منشورات أو تصريحات على الإنترنت تدعم حق الفلسطينيين في الدفاع المشروع عن النفس، والتي تعتبرها الحكومة تهديدا للأمن القومي والنظام العام والنظام السياسي السائد في المملكة. تسلط هذه السياسة الضوء على القيود الصارمة على حرية التعبير وعلى القضايا السياسية الحساسة في المملكة.

واصلت الكرامة جهودها لفضح الانتهاكات الجسيمة في البلد، وقدمت شكاوى أمام الآليات الدولية لحقوق

رجل أمن سعودي يوقف معتمرة لرفعها العلم الفلسطيني في الحرم المكي ويقوم بمصادرة العلم منها. 23 فبراير 2024 (المصدر: فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي).

الإنسان، غير أن الواقع أظهر عدم رغبة المملكة العربية السعودية الواضحة في التعاون مع هيئات حقوق الإنسان الدولية. على الرغم من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات وتحسينات في حماية الحريات الأساسية، لا تزال المملكة ترفض الامتثال لتوصيات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

كما أن جهود الكرامة لتشجيع التعاون قوبلت باهتمام ضئيل من السلطات السعودية، التي تجاهلت بشكل منهجي التوصيات الرامية إلى تعزيز الإصلاح، مما يعكس افتقارًا للشفافية والإرادة السياسية، على عكس الوعود الرسمية بشأن حقوق الإنسان.

في 11 مارس/ آذار 2024، تواصلت الكرامة مع هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان، وهما مؤسستان حكوميتان هدفهما المعلن هو تعزيز حقوق الإنسان في البلاد، لحثهما على التعاون مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة (WGAD) في تنفيذ الآراء الصادرة عن هذا الإجراء الخاص كما طلبت الكرامة من هذه المؤسسات تشجيع السلطات السعودية على الانخراط في حوار بنّاء مع المنظمات الدولية وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحسين وضع الحقوق الأساسية.

على مدى عقدين من الزمن، أكد الفريق العامل التابع للأمم المتحدة أن الضحايا محتجزون في انتهاك للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وحث السلطات على الإفراج عنهم. ومن بين الحالات الأكثر رمزية حالات المعارضين البارزين في المملكة العربية السعودية، الدكتور سعود الهاشمي، والدكتور سفر الحولي، والدكتور عوض بن محمد القرني، و الدكتور سلمان العودة.

يُنظر إلى معتقلي الرأي هؤلاء باعتبارهم رموزًا لضحايا قمع الأصوات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة، حيث اعتُقلوا جميعًا بسبب التعبير عن آراء مخالفة لسياسات الحكومة، في انتهاك لحقهم في محاكمة عادلة، وفقًا لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاحتجاز التعسفي، الذي دعا إلى إطلاق سراحهم.

مؤخرًا، أدانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) المملكة العربية السعودية، بسبب الاحتجاز المطول والتعسفي للسيد سفر الحوالي، وهو عالم دين ينتقد النظام. اعتُقل السيد الحوالي، البالغ من العمر 76 عامًا والذي يعاني من إعاقات متعددة، في عام 2018، بعد نشر كتاب ينتقد سياسات الحكومة السعودية ويدين الفساد ويدعو إلى الإصلاح السياسي، وقد اعتُقل تعسفيًا وحُرم من الرعاية الطبية اللازمة.

وقدمت الكرامة شكوى إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نيابة عن السيد الحوالي، سلطت فيها الضوء على إصرار السلطات السعودية على اضطهاده واضطهاد أقاربه، وطلبت من لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الإفراج الفوري عنه ومعالجة قضية الأعمال الانتقامية التي تقوم بها السلطات كإجراء عاجل من طرف السلطات في المملكة. وبناء على طلب الكرامة، دعت اللجنة السلطات السعودية مرارا وتكرارا إلى الإفراج الفوري عن السيد الحوالي.

وفي بيان نشر في 15 مايو/أيار 2024، قال الخبير في لجنة الأمم المتحدة، السيد ماركوس شيفر: "لقد تعرض السيد الحوالي لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان على مدى السنوات الست الماضية، بما في ذلك الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والحرمان من الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، والحرمان من الحق في الصحة، فضلا عن أعمال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية"، ودعا المملكة العربية السعودية إلى "الوقف الفوري لأي عمل انتقامي ضد السيد الحوالي وأقاربه".

خلال الحوار التفاعلي في إطار الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية أمام مجلس حقوق

الإنسان (UPR)، المنعقد في 4 يوليو/ تموز 2024، سلطت الكرامة الضوء على أوجه القصور الخطيرة في النظام القضائي السعودي، فضلاً عن انتهاكات حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وكجزء من الاستعراض الدوري الشامل، قدمت الكرامة تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان حول قضايا مختلفة في البلاد، مدعومًا بحالات موثقة من الانتهاكات. وشددت الكرامة على عدم وجود إصلاحات ملموسة بموجب التزامات الرياض الدولية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الإخفاقات.

في 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، قدمت الكرامة نداءً عاجلا إلى الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وغيره من أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنية بشأن عملية تقديم العطاءات السريعة التي قام بها الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بشأن ملف المملكة العربية السعودية لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034.

وأثارت الكرامة في شكواها مخاوف خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان ناجمة عن تعامل الفيفا مع عملية تقديم العطاءات، حيث فشل في الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزامات العناية الواجبة. علاوة على ذلك، في حين أن الفيفا يطلب من الدول التي تقدم عطاءات تقديم خبرة مستقلة حول تأثير الحدث على حقوق الإنسان، قبلت شركة إيه إس آند إتش كليفورد تشانس "AS&H Clifford Chance" التي كُلفت بهذه المهمة بتقييد نطاق التقييم لاستبعاد القضايا الحاسمة.

إن وضع السعودية كمنافس وحيد لكأس العالم 2034 يثير مخاطر كبيرة على حقوق الإنسان، نظرا لسجل البلاد الموثق من الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير والاحتجاز التعسفي والتعذيب واستغلال العمال الوافدين. على الرغم من هذه المخاوف المعروفة، فشل الفيفا في بذل العناية الواجبة الكافية في مجال حقوق الإنسان، كما هو مطلوب بموجب سياسة حقوق الإنسان الخاصة به ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs).

وبينما سلطت الكرامة الضوء على فشل الفيفا في إجراء العناية الواجبة المناسبة مما يقوض التزامه بحقوق الإنسان، حثت الفيفا على إعادة تقييم العرض وإجراء تقييم مستقل للتبعات.

قوبلت جهود الكرامة لتعزيز الحوار والدعوة إلى الإصلاح على مدار العام باستمرار القمع والرفض المستمر لقبول أي شكل من أشكال الشفافية، مما يؤكد استمرار تفشي سياسة القمع الممنهج في المملكة.

المغرب

في عام 2024، اتسم مشهد حقوق الإنسان في المغرب العربي بالعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري، والإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، مع تفاقم القمع واسع النطاق ضد المعارضة السياسية وفرض قيود صارمة على الحريات الأساسية.

في الجزائر، تقلصت بشكل كبير الحريات العامة مثل تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير بفعل القيود المفروضة عليها، وظلت قضايا الاحتجاز التعسفي والتعذيب قائمة. على مدار العام، قدمت الكرامة شكاوى إلى الهيئات الدولية، ودعت إلى تحقيق العدالة وطالبت بإصلاحات لمعالجة هذه الانتهاكات وتحسين حماية حقوق الإنسان.

رصدنا عن كثب انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة المغربية، مع تركيز خاص على الاعتقالات التعسفية وقمع حرية التعبير. أعربت الكرامة عن قلقها البالغ بشأن المحاكمات الجائرة، وعدم استقلالية القضاء، واضطهاد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن خلال عملها مع مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة، دعت الكرامة إلى المساءلة وحثت الحكومة المغربية على إنهاء هذه الانتهاكات المستمرة.

ظل سجل حقوق الإنسان في تونس مقلقًا في ظل حالة الطوارئ، حيث واجه المعارضون السياسيون والصحفيون والنشطاء الاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة والملاحقة القضائية. واصلت السلطات قمع حرية التعبير من خلال محاكمة المنتقدين بموجب قوانين غامضة. عززت الكرامة مبادراتها من خلال تقديم قضايا إلى الهيئات الدولية، داعيةً إلى العودة إلى النظام الدستوري.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين وضع حقوق الإنسان في موريتانيا، ظلت الحريات المدنية مهددة بشكل خطير. وفي حين جرى تقليص الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير بشكل كبير بسبب قوانين غامضة وقمعية، ظلت الكرامة قلقة بشأن الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري.

أما في ليبيا، حيث أدى غياب نظام قضائي فعال إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، فقد لعبت الكرامة دورًا مهمًا في إظهار حقوق الإنسان على نطاق واسع، مع التركيز بشكل خاص على حالات الاختفاء والاحتجاز التعسفي وأعمال التعذيب التي ترتكبها مختلف الأطراف المشاركة في الصراع المستمر.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، التجمع السلمي، التعبير والإعلام، المدافعين عن حقوق الإنسان

في الجزائر، اتبعت السلطات سياسة منهجية لقمع الحقوق الأساسية، لا سيما حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

تُجسد حالة السيد تيجاني عمري، الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان، هذا القمع. في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، قدمت الكرامة قضيته إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (HRC)، مسلطة الضوء على الانتهاكات العديدة التي تعرض لها بسبب نشاطه السلمي، خاصة إدانته للفساد بين المسؤولين الجزائريين رفيعي المستوى ومشاركته في الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلاد. جرى اختطاف السيد عمري في 27 مايو/ أيار 2019، واحتُجز حتى 4 يونيو/ حزيران 2019، حيث تعرض للتعذيب الشديد على يد العسكريين بسبب نشاطه وممارسته الصحافة. بعد استمرار تعرضه للاضطهاد من قبل السلطات القضائية، اضطر إلى الفرار من الجزائر وطلب اللجوء في سويسرا لتجنب المزيد من القمع.

واصلت السلطات الجزائرية استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لوصم الاحتجاجات السلمية بأعمال الإرهاب، مستشهدة بالمادة 87 مكرر من قانون العقوبات، التي تعرف أي دعوة لتغيير الحكومة بأنها "إرهاب". استجابةً لنداءات الكرامة في السنوات السابقة، أعرب عدد من الخبراء المستقلين في الأمم المتحدة عن قلقهم بشأن هذه التشريعات ودعوا إلى إلغائها، مشيرين إلى أنها تقيد بشدة ممارسة الحريات الأساسية في الجزائر.

على الرغم من هذه الدعوات، استمرت السلطات الجزائرية في حملتها القمعية وامتدت إلى خارج حدودها لتستهدف المعارضين الذين طلبوا اللجوء في الخارج.

من الأمثلة البارزة على ذلك حالة السيد بن حليمة محمد عزوز، وهو عسكري سابق ومبلغ عن المخالفات، أُعيد قسريًا من قبل إسبانيا إلى الجزائر. في مارس/ آذار 2024، نبهت الكرامة بشكل عاجل المقرر الخاص المعني بالتعذيب من المعاملة السيئة التي تعرض لها على يد أجهزة الأمن الجزائرية في سجن البليدة العسكري، حيث احتُجز في الحبس الانفرادي، وأصبح هدفًا للسلطات الجزائرية بعد نشره مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تكشف عن فضائح داخل الجيش الجزائري تتعلق بضباط رفيعي المستوى. على الرغم من أنه طلب اللجوء في إسبانيا، حيث كان لديه وضع قانوني كطالب لجوء، فقد أُعيد بشكل غير قانوني وعلى وجه السرعة إلى الجزائر في مارس/ آذار 2022.

لا تقتصر الأعمال الانتقامية على المعارضين السياسيين فحسب، بل تشمل أيضًا عائلاتهم، كما يتضح من قضية السيد عبد الرحمن زيتوت، الذي أُطلق سراحه في أبريل/ نيسان 2024 بعد عامين من الاعتقال التعسفي. اعتُقل السيد زيتوت، شقيق الدبلوماسي السابق والناشط المعارض في المنفى محمد العربي زيتوت، انتقامًا من شقيقه وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين على أساس اعتراف انتُزع تحت التعذيب من بن حليمة محمد عزوز، الذي كشف أثناء محاكمته أنه تعرض للتعذيب من أجل توريط السيد زيتوت.

وبناءً على شكوى تقدمت بها الكرامة، اعترف فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD)، في رأيه رقم 53/2023، بالطبيعة التعسفية لحرمان السيد زيتوت من حريته ودعا السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراحه فورًا.

بينما تولت المغرب رئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2024، في وقت يتزايد القلق بشأن وضع الحريات الأساسية في المملكة، وهو دور ينبغي أن يدفع البلاد لتعزيز الحقوق الأساسية على الساحة العالمية.

إن حرية التعبير مقيّدة بشكل كبير، وأي معارضة للسلطات - سواء عبر الصحفيين أو المدونين أو النشطاء حول "القضايا الحساسة" - تتعرض للقمع والترهيب والتهديد السجن.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في المغرب بشكل روتيني لحملات تشويه منتظمة، واحتجاز تعسفي ومحاكمات متحيزة. تُظهر حالة السيد محمد عطاوي، المدافع عن حقوق الإنسان والبيئة، هذا النمط المقلق، خاصة بين نشطاء البيئة.

بعد إدانته لتهريب خشب الأرز إلى المجتمعات الريفية في الأطلس المتوسط، أصبح السيد عطاوي هدفًا لانتقام السلطات المحلية، مما دفع الكرامة إلى إبلاغ المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة عن قضيته.

في عام 2023، حُكم عليه بالسجن تحت ذريعة إهانة المسؤولين العموميين في قضية يدعي أنها ملفقة. في 9 يناير/ كانون الثاني 2024، أبلغت الكرامة الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة أن السيد عطاوي، الذي كان محتجزًا في ميدلت، أضرب عن الطعام احتجاجًا على الاضطهاد الذي يتعرض له بسبب نشاطه.

في 15 أبريل/ نيسان 2024، قدمت الكرامة تقريرها بشأن الأعمال الانتقامية إلى الأمين العام للأمم المتحدة. عملًا بالقرار 12/2، يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا سنويًا إلى مجلس حقوق الإنسان يتضمن معلومات مجمّعة بشأن الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان،

يسلط هذا التقرير الضوء على الوضع في البلدان التي يؤدي فيها التعاون مع الأمم المتحدة إلى أعمال انتقامية وترهيب.

في مساهمتها في التقرير السنوي عن الأعمال الانتقامية، قدمت الكرامة أيضًا تفاصيل حالة السيد محمد زيان، المحامي الثمانيني، ووزير حقوق الإنسان السابق والرئيس السابق لنقابة المحامين بالرباط، المعروف بدفاعه الجاد عن الحقوق والحريات الأساسية، الذي استُهدف بأعمال انتقامية بسبب تعاونه مع آليات الأمم المتحدة المختلفة. وقد حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في أواخر عام 2022 بعد محاكمة جائرة بسبب انتقاده العلني للسلطات الأمنية، وقد دعم السيد زيان العديد من السجناء السياسيين من خلال تقديم قضاياهم أمام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

في هذا السياق، كان السيد زيان يتعاون بانتظام مع الكرامة ومنظمات غير حكومية أخرى، مقدماً معلومات عن موكليه الذين كانوا ضحايا للاحتجاز التعسفي لأسباب سياسية. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، كان من المقرر أن يسافر إلى جنيف لحضور الدورة الحادية والأربعين للاستعراض الدوري الشامل للمغرب، لكنه مُنع من صعود الطائرة واعتُقل في 21 نوفمبر 2023. قبل مغادرته، أبلغ السيد زيان الكرامة عن نيته مقابلة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة خلال الدورة لمناقشة الإجراءات الممكنة بشأن موكليه.

لا تزال حالة حقوق الإنسان في تونس تتسم بالقمع الشديد والتوتر السياسي. في أكتوبر/ تشرين الأول، دعا المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، السيد فولكر ترك، تونس إلى التمسك بسيادة القانون والحريات الديمقراطية وسط تصاعد القمع السياسي، بما في ذلك اعتقال أكثر من 100 شخصية سياسية ومرشح رئاسي، يواجه العديد منهم عقوبات قاسية. سُمح فقط لثلاثة من أصل 17 مرشحًا بالترشح في

الانتخابات، بتهمة الاحتيال الانتخابي وجرائم أمنية.

حالة السيد نور الدين البحيري، وزير عدل سابق وشخصية معارضة، تجسّد واقع القمع السياسي تحت نظام الرئيس قيس سعيد في تونس. وثقت الكرامة بشكل دقيق حالة البحيري، مشيرة إلى اعتقالاته المتعددة، بما في ذلك في ديسمبر/ كانون الأول 2021 وفبراير/ شباط 2023. يُحاكم السيد البحيري حاليًا بتهم غير مثبتة، وتعكس معاملته - التي تتسم بالاحتجاز القاسي والمضايقة - القمع الأوسع للمعارضة السياسية ونقص الاستقلال التام للسلطة القضائية. تعد قضيته مثالًا واضحًا على زيادة استخدام النظام للتكتيكات القمعية ضد الشخصيات السياسية المناهضة لسلطته.

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

وفي هذا العام، عبرت الكرامة عن عميق قلقها إزاء عودة الاعتقال السري في الجزائر، مذكّرة بالإرث المأساوي الذي خلفته تسعينيات القرن العشرين، حيث اختفى ما بين عشرة وعشرين ألف شخص قسراً. وفي حين تكشف هذه الظاهرة المستمرة عن عجز الحكومة على معالجة الانتهاكات الماضية وتوفير العدالة لضحايا هذه الانتهاكات، فإنها تسلط الضوء أيضاً على رفض الجزائر المقلق للتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

في 30 مارس/ آذار 2024، أبلغت الكرامة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان HRC عن احتجاز السيد أحمد خليل محمود أبريه - المعروف بأحمد أبريه - تحت اسم مستعار في سجن البليدة العسكري، وهو ضحية للاختفاء القسري. السيد أبريه، أحد مؤسسي وقادة جبهة البوليساريو الرئيسيين، اختطفه عناصر من دائرة الاستخبارات والأمن (DRS) في قلب الجزائر العاصمة خلال عام 2009، بسبب خلافه العميق مع قادة آخرين في الحركة، وخصوصاً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في مخيمات اللاجئين في تندوف.

في أعقاب شكوى الكرامة، أصدرت لجنة حقوق الإنسان HRC قراراً يدين السلطات الجزائرية، مشيرةً إلى أن أحمد أبريه كان ضحية للاحتجاز السري من قبل "السلطات الجزائرية، وهو ضحية، مع عائلته، للاختفاء القسري". عملت عائلة الضحية، أخيرًا بعد سنوات من الاستفسارات والاتصالات غير المجدية مع مختلف السلطات والوسطاء، أن الضحية تم تسجيله تحت اسم مستعار من قبل إدارة السجن بهدف واضح هو إخفاؤه.

في 3 أغسطس/ آب 2024، قدمت الكرامة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان HRC قضية السيد محمد سالم ماء العينين سويد، وهو ناشط صحراوي شاب اختطفه وعذبه أفراد من جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف بعد تصويره مظاهرات ضد الفساد واختلاس المساعدات الإنسانية. ولم يفرج عنه إلا تحت ضغط شعبي بعد ثلاثة أشهر من الاختفاء القسري. ورغم إبلاغ السلطات العسكرية والقضائية الجزائرية، إلا أنها رفضت مساعدة أسرته بحجة أن الضحية صحراوي وأن وضعه يخضع لسلطة جبهة البوليساريو.

استمرّ القمع أيضاً في الدولة المجاورة، المغرب. في 14 مايو/ أيار 2024، قدمت الكرامة إلى فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي حالة السيد محمد زيان، وزير حقوق الإنسان السابق ورئيس سابق لنقابة المحامين بالرباط، ومؤسس الحزب الليبرالي المغربي (PLM)، الذي احتُجز لمدة 18 شهراً في سجن العرجات.

وقد ألقي القبض عليه في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وحكمت عليه محكمة الاستئناف بالرباط بالسجن لمدة ثلاث سنوات بـ11 تهمة غير ذات صلة. وقد أُرسلت الكرامة رسالة أولى بتاريخ 24 فبراير/شباط 2024 إلى

لجنة حقوق الإنسان، التي طلبت بدورها من الدولة الطرف في 28 فبراير/شباط 2023 اتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة تتناسب مع سنه وحالته الصحية.

في تونس، قدمت الكرامة في 31 يناير/كانون الثاني 2024 إلى فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي، قضية السيد بشير العكرمي، القاضي المتخصص في مكافحة الإرهاب، والذي احتجز تعسفيا منذ اعتقاله في فبراير/ شباط 2023. وقد وجهت إليه تهم عديدة، معظمها بموجب قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل، ولا يزال محتجزا حتى هذا التاريخ في انتهاك تام للقانون وحقوقه الأساسية. وقد قُدمت قضيته أولاً إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب ثم إلى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.

إن غياب المساءلة في ليبيا أوتجاهلها يساهم في الحفاظ على بيئة خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أحالت الكرامة باستمرار القضايا إلى خبراء الأمم المتحدة ودعت إلى تحقيق العدالة والحماية لضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، بغض النظر عن الأطراف المسؤولة عن هذه الأفعال.

في 30 يناير/ كانون الثاني 2024، وجهت الكرامة نداءً عاجلًا إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان لطلب تدخلهما العاجل بشأن اختطاف الناشط الحقوقي الليبي السيد ناصر الهواري من قبل قوات الأمن في طرابلس في يناير 2024. وكان المدافع عن حقوق الإنسان قد فر من بنغازي سابقًا بسبب التهديدات. وفقدت عائلته كل اتصال به بعد اختطافه.

في 10 يوليو/تموز 2024، أحالت الكرامة قضية السيد حسن سالم الفرجاني، عضو مجلس النواب الليبي، وشقيقه السيد محمد سالم الفرجاني، إلى فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي. وقد اعتقلا من طرف قوات الردع الخاصة - المعروفة أيضًا باسم ميليشيات "الردع" - وهما محتجزان حاليًا في مطار معيتيقة، الذي يقع تحت سيطرتها. وعلى مدار العام، تابعت الكرامة قضيتهما وأطلعت فريق العمل على جميع التطورات بشأنهما.

حصلت الكرامة هذا العام على رأي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رقم 42/2024، الذي اعترف فيه الخبراء المستقلون بالأمم المتحدة بالطبيعة التعسفية لحرمان السيد عبد الرحمن عبد الجليل محمد الفرجاني من الحرية، وهو شاب ليبي اعتقل في منزله من قبل ميليشيا مسلحة تابعة لخليفة حفتر خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2014. وكانت الكرامة قد قدمت قضيته في وقت سابق إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في أبريل/نيسان 2024، داعية الخبراء المستقلين إلى حث السلطات الليبية على إطلاق سراحه.

لقد أفضى دفاع الكرامة الدؤوب والثابت هذا العام إلى إطلاق سراح السيدين علي سليمان مسعود عبد السيد وعبد الحكيم إمبارك محمد علي، المعروف أيضًا باسم عبد الحكيم المشري، بعد سنوات عدة من الاعتقال التعسفي.

بؤرة تركيز: الجزائر

تآكل الحريات تحت ستار الأمن

مرة أخرى، هذا العام، رصدت الكرامة عن كثب التدهور التدريجي للحريات الأساسية في الجزائر.

تحت ذريعة حماية الأمن الوطني والوحدة، تلجأ السلطات الجزائرية بشكل منهجي إلى تشريعات قمعية تقيد الحقوق الأساسية، وخاصة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

من بين هذه القوانين قانون مكافحة الإرهاب، الذي صُمم نظريًا لمكافحة التهديدات الإرهابية، لكنه انحرف عن هدفه الأساسي ليصبح أداة قمع تهدف إلى إسكات الأصوات الناقدة والمعارضة التي تعتبر غير متوافقة مع الخط الرسمي للسلطة.

وقد سلطت الكرامة الضوء مرارًا وتكرارًا على أوجه القصور في تشريعات مكافحة الإرهاب، مما أثار أيضًا مخاوف جدية بين العديد من خبراء الأمم المتحدة المستقلين. وقد أكد هؤلاء الخبراء على عدم توافقه مع المبدأ الأساسي للأمن القانوني. وقد ذكروا أن قانون مكافحة الإرهاب يقوض بشدة حرية التجمع السلمي وحرية التعبير، ويفرض عقوبات غير متناسبة على الأفعال التي تشكل ممارسة مشروعة لهذه الحقوق.

تأدية عبد المجيد تبون اليمين الدستورية بعد توليته عهدة رئاسية ثانية في 07 سبتمبر 2024 (المصدر: قناة يوتيوب الرئاسة الجزائرية).

كما أوصت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمراجعة عاجلة لهذا التشريع، مؤكدة أن طبيعته الغامضة تسمح بتجريم السلوكيات التي تندرج ضمن التعبير الديمقراطي أو الاحتجاج السلمي.

ورغم التوصيات المتكررة من هيئات الأمم المتحدة والمقررين الخاصين الداعية إلى وضع حدٍ لهذه الممارسات القمعية وضرورة إصلاح جذري للنظام القانوني في الجزائر، فقد اختارت السلطات عمدًا تجاهل هذه الدعوات. وبدلاً من تنفيذ الإصلاحات الضرورية، عززت الآليات القمعية، مما زاد من الحواجز أمام ممارسة الحريات الأساسية.

على مدار العام، وثقت الكرامة بدقة اعتقالات وملاحقات الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين المتهمين بتهديد أو دعم الإيديولوجيات التي يعتبرها النظام تخريبية.

وتتفاقم هذه الانتهاكات للحقوق الأساسية بسبب اعتماد قوانين قمعية مثل المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، التي تساوي بين أي دعوة لتغيير نظام الحكم و"الإرهاب". ويستخدم هذا الحكم لتبرير احتجاز الناشطين السلميين وإسكات جميع أشكال المعارضة. وقد أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية تكوين الجمعيات مؤخرًا على ضرورة رفع الجزائر لهذه القيود واحترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد سلط هذا الأمر الضوء على الاستراتيجية القانونية التي يستخدمها النظام الجزائري لقمع حرية التعبير من خلال إساءة استخدام الأدوات القانونية المخصصة لحماية الحقوق الأساسية.

في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الجزائرية، التي كان من المقرر إجراؤها في الأصل في ديسمبر/كانون الأول 2024 وجرى تقديمها بشكل مثير للجدل إلى 7 سبتمبر/أيلول 2024، تشهد البلاد تكثيفًا للقمع مثيرًا للقلق.

في أغسطس/ آب 2024 وحده، جرى اعتقال العشرات من المعارضين السياسيين، ونشطاء حقوق الإنسان، والصحفيين، والمواطنين العاديين أو وضعهم تحت الإشراف القضائي.

وفي سياق هذا الواقع القمعي، جرى اعتقال عدد من الأعضاء السابقين في جبهة الإنقاذ الإسلامية بعد نشرهم بيانًا يدعو إلى المصالحة الوطنية وإنهاء القيود السياسية. وقد أُعتبر هذا البيان، الذي دعا إلى حوار سياسي شامل ورفع التدابير التي تخنق المعارضة، تهديدًا لسلطة النظام، مما أدى إلى اعتقال الموقعين عليه.

هذا القمع في الواقع هو جزء من سياسة أوسع لتقييد الحريات العامة ويعكس الضغوط المكثفة التي يرزح تحتها كل من يجرؤ على تحدي النظام القائم.

المشرق

كثفت الكرامة جهودها في منطقة المشرق العربي التي مزقتها الحرب، حيث أدى الدمار الناجم عن الصراعات الإقليمية إلى خلق بيئة مواتية لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، وحتى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

في العراق، واصلت الكرامة التعاون الوثيق مع مختلف هيئات الأمم المتحدة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب في مراكز الاحتجاز وانتهاكات الحق في الحياة.

تستمر انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان في ظل سياق هش بالفعل، تفاقم بسبب الحرب المستمرة، حيث تؤدي التوترات المتعلقة بالصراع في غزة وتداعياته في لبنان إلى تفاقم انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية.

خلال عام 2024، ظل الوضع في سوريا مقلقاً، حيث واصل المدنيون المعاناة من انتهاكات واسعة النطاق منذ بداية الصراع في عام 2011. تشمل هذه الانتهاكات الاختفاء القسري، والتعذيب، والإعدام خارج نطاق القضاء، التي ارتكبتها قوات النظام السابق، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة والقوات الأجنبية الموجودة على الأراضي السورية.

أكثر من عام من الحرب في فلسطين أدت إلى تفاقم أزمة حقوق الإنسان، واتسمت باستخدام إسرائيل الممنهج للعنف. تتهم القوات الإسرائيلية من قبل المجتمع الدولي بارتكاب إبادة جماعية، حيث كثفت من القصف العشوائي ضد المدنيين، والتدمير الواسع للبنية التحتية، وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، كل ذلك في ظل إفلات تام من العقاب. وفي الوقت نفسه، يظل المجتمع الدولي عاجزاً إلى حد كبير عن اتخاذ إجراءات ذات جدوى لوقف هذه الفظائع.

أما الوضع في الأردن، فيتسم بالقيود المفروضة على حرية التعبير، والاعتقالات التعسفية للناشطين والمعارضين، والاحتجاز دون محاكمة. وعلى الرغم من قيام البلد بإصلاحات تشريعية، إلا أن القمع السياسي والقيود على حرية الصحافة لا يزالان من بين أهم اهتمامات الكرامة.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2024، أعربت المقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير، إيرين خان، عن قلقها إزاء "أزمة عالمية لحرية التعبير" وسط الهجمات المميتة على الصحفيين في غزة من قبل إسرائيل.

لقد شهد الصراع المستمر في العالم العربي عامةً نمطًا مقلقًا من الهجمات على الصحفيين، حيث استهدف الجيش الإسرائيلي على وجه التحديد العاملين في مجال الإعلام وأسرهم. إلى جانب ذلك، كان هناك اتجاه متزايد للرقابة في المنطقة، مع فرض قيود على التغطية الإعلامية وحظر وصول الصحافة المستقلة إلى غزة مما يحد بشدة من القدرة على توثيق تأثير الحرب وتفاقم الوضع الهش بالفعل على الصحفيين العاملين في منطقة الصراع. ووفقًا للمنظمات غير الحكومية، قُتل ما لا يقل عن 128 صحفيًا وعاملاً في مجال الإعلام منذ بدء الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول.

في العراق، أثار مشروع قانون "حرية التعبير والتجمع السلمي" مخاوف جدية بشأن إمكانية استخدامه لتقييد حرية التعبير. ومن خلال تجريم الانتقادات العلنية للمسؤولين الحكوميين أو الزعماء الدينيين، يعتمد مشروع القانون على تعريفات قانونية غامضة يمكن استخدامها لقمع الاحتجاج والمعارضة. بالإضافة إلى ذلك، يفرض مشروع القانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية عقوبات قاسية على الأنشطة عبر الإنترنت التي تعتبر ضارة بالأمن القومي، الأمر الذي قد يقيد حرية التعبير بشكل أكبر، وخاصة في الفضاء الرقمي. وفي لبنان، أدانت الكرامة التهديدات والمضايقات المستمرة ضد محامي حقوق الإنسان السيد محمد صبلوح، الذي استُهدف بسبب عمله في مجال المناصرة. بصفته رئيسًا لبرنامج المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، فإنّ السيد صبلوح مدافع قوي عن الديمقراطية وسيادة القانون، حيث قدم المساعدة القانونية لضحايا التعذيب واللاجئين المعرضين لخطر الترحيل. وقد أدى انتقاده الصريح للقضاء على وسائل التواصل الاجتماعي إلى حظره من قبل المحكمة العسكرية، وهو الآن يواجه تهديدًا وشيكًا بإلغاء حصانته كمحامٍ.

الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي: الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والاحتجاز التعسفي

في بيان صدر يوم 9 مارس/آذار 2024، أكد الأمين العام للأمم المتحدة على الحاجة الماسة إلى حل سلمي للأزمة المستمرة في سوريا، مشيراً إلى أن الاحتجاز التعسفي، والسجن الجماعي، والاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وغيره من أشكال المعاملة السيئة لا تزال قائمة، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق سلام دائم في البلاد.

وفي 16 فبراير/شباط 2024، دعت الكرامة بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى، الحكومات العربية إلى تسريع عملية إعادة مواطنيها، بما في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال، المحتجزين من قبل القوات الكردية منذ سنوات في شمال سوريا والعراق، على غرار إعادة مواطني دول أخرى، خاصة تلك المنحدرة من أصول أوروبية، الذين تمت إعادتهم إلى بلدانهم في السنوات الأخيرة.

لسوء الحظ، فإن مناخ القمع والعنف المستمر يفاقم من ضعف اللاجئين السوريين، خاصة أولئك الذين يبحثون عن الأمان في الدول المجاورة.

أعربت الكرامة بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى عن قلقها البالغ إزاء الترحيل المحتمل للسيد عطية محمد سالم، وهو لاجئ سوري وطالب إعلام في الأردن، يواجه خطراً كبيراً بالتعرض للتعذيب الشديد أو حتى الإعدام في حال إعادته قسراً إلى سوريا. وترتبط هذه القرارات، وفقاً للتقارير، بتعبيره عن التضامن مع غزة، مما يثير قضايا خطيرة تتعلق بامتثال الأردن لالتزاماتها الدولية، خاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر إعادة الأفراد إلى بلدان يواجهون فيها خطراً جسيماً على حياتهم.

وبالمثل، أثارت عمليات الترحيل غير القانونية للمحتجزين إلى السعودية مخاوف في العراق، خاصة في حالة السيد عايش الحربي.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وجهت الكرامة نداء عاجلاً إلى المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء بشأن خطر الترحيل الذي يواجهه السيد عايش الحربي، المواطن السعودي المحتجز حالياً في العراق. والسيد الحربي، وهو أحد المشاركين في عملية اختطاف غير عنيفة لطائرة تابعة للخطوط الجوية السعودية في عام 2000 احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، حصل على اللجوء السياسي في العراق بعد اعتقاله لفترة وجيزة. وبعد إدانته بتهمة الإرهاب، يقضي حالياً عقوبة بالسجن لمدة 15 عاماً في العراق.

وبعد أن كان مهدداً لفترة طويلة بالترحيل إلى السعودية، حيث قد يتم إعدامه أو تعذيبه، استفاد أخيراً من حكم قضائي نهائي يرفض طلب السلطات السعودية. ومع ذلك، في أكتوبر/تشرين الأول 2024، تم تقديمه مرة أخرى أمام نفس المحكمة، التي أمرت بترحيله دون أي إمكانية للاستئناف، مما يعد انتهاكاً لمبدأ عدم المحاكمة مرتين على نفس الجرم في حكم بات.

وفي 27 يونيو/حزيران 2024، أعرب العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بإجراءات موجزة أو التعسفي، عن قلقهم البالغ إزاء عمليات الإعدام واسعة النطاق في العراق لأشخاص حُكم عليهم بالإعدام، غالباً بعد محاكمات لا تلبي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأكد خبراء الأمم المتحدة أن عملية الإعدامات الجماعية للسجناء في العراق، خاصة بعد محاكمات مكافحة الإرهاب، قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وبعد عمليات الإعدام، أعلنت الكرامة عن إمكانية اللجوء إلى الاختصاص العالمي "الولاية القضائية العالمية" لمحاكمة المسؤولين العراقيين المتورطين في هذه الإعدامات. كما أكدت الكرامة التزامها بدعم أسر الضحايا من خلال تقديم شكاوى إلى الهيئات القضائية الدولية ضد المسؤولين عن المحاكمات التعسفية وغير العادلة التي أدت إلى أحكام بالإعدام.

يتزامن اليوم الدولي للسلام هذا العام مع ما يقرب من عام من الحرب المدمرة في فلسطين، والتي أودت بحياة أكثر من 45 ألف شخص في غزة، حيث تشكل النساء والأطفال أكثر من نصف الضحايا.

ووفقاً لتقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يوضح الواقع المروع في غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فإن حوالي 70% من الضحايا المسجلين هم من النساء والأطفال. وعلى الرغم من الدعوات للمساءلة والاعتراف بالانتهاكات الجماعية، واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة، متجاهلةً التزاماتها الدولية والإنسانية. وفي 18 أكتوبر 2024، حث مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، على المحاسبة لهذه الانتهاكات الجسيمة.

بؤرة تركيز: العراق

الاختفاء القسري في العراق وسط إفلات مستمر من العقاب وإنكار للعدالة رغم دعوات الأمم المتحدة

يواجه العراق انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان منذ سنوات عدة، حيث تشكل حالات الاختفاء القسري قضية رئيسية في البلد.

حتى الآن، قدمت الكرامة أكثر من 200 حالة اختفاء قسري إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري (CED)، وهي هيئة خبراء مستقلة مكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي صادق عليها العراق في عام 2010.

واصلت الكرامة، هذا العام، العمل بشكل وثيق مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري لرصد مستجدات الحالات المقدمة خلال السنوات السابقة. وفي هذا السياق، حثت اللجنة الأممية العراق مرارًا وتكرارًا على تحسين تعاونه واتخاذ تدابير فعالة لتحديد أماكن الضحايا.

السادة عامر الكرتاني، وليد الجنابي، خميس الغريري، علي علوان خلف الجنابي، جلال تركي حمود الشحماني، رائد الجنابي، سلام البومهيدي، وسامي حمد إسماعيل سليمان الجحيشي، جميعهم مجرد أمثلة قليلة من بين

وقفة احتجاجية في العاصمة العراقية بغداد نظمها عدد من ذوي ضحايا الاختفاء القسري للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهم، وذلك في اليوم العالمي للاختفاء القسري. (20 أوت 2023، المصدر: almashhad.com).

عشرات الآلاف من الضحايا العراقيين الذين لم يُسمع عنهم أي خبر منذ اختطافهم على يد عناصر تابعة للدولة أو ميليشيات بين عامي 2015 و2017.

رغم الطلبات المتكررة من اللجنة الأممية، فشلت السلطات العراقية في تقديم أي رد جوهري، مما يُظهر غياب التعاون الفعّال في هذا الشأن.

وقد أظهرت الجهود المتواصلة التي بذلتها الكرامة على مر السنين أن السلطات العراقية قد امتنعت باستمرار عن الشروع في تحقيقات شاملة في الظروف المحيطة بحالات الاختفاء القسري، واعتبرت في كثير من الأحيان أنه من غير الضروري الاستماع إلى أسر الضحايا أو الشهود المباشرين، وبالتالي حرمانهم من حقهم المشروع في الحقيقة والعدالة.

وقد أدى هذا التقاعس إلى تفاقم الشعور بالقلق وعدم اليقين الذي تشعر به أسر المختفين، الذين يعيشون في حالة من الألم المستمر، ويسعون يائسين للحصول على إجابات حول مصير أحبائهم.

هذا العام، علمت الكرامة من مصادر محلية أن بعض الأسر تتعرض لضغوط لتعلن رسمياً عن وفاة أقاربها المختفين، الأمر الذي من شأنه أن يمكنهم من الحصول على تعويضات مالية عن الوفاة، وهو المسار الذي تشعر العديد من الأسر، التي تواجه صعوبات اقتصادية، بأنها مضطرة في نهاية المطاف إلى قبوله، على الرغم من رغبتها القوية في الكشف عن الحقيقة. وفي مراسلاتها مع اللجنة، أكدت الكرامة على ضرورة أن تفي الدولة العراقية، باعتبارها طرفاً في الاتفاقية، بالتزاماتها الدولية من خلال إجراء تحقيقات شاملة، وضمان حماية الشهود والعائلات، وتحقيق العدالة للضحايا.

النيل

على مدار العام، واصلت الكرامة التزامها الراسخ بمهمتها في الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية في منطقة النيل، رغم التحديات الناجمة عن السياق التاريخي والسياسي المعقد.

رغم تعهد جيبوتي بتحسين الحريات السياسية خلال استعراضها الدوري الشامل السابق(UPR), ، إلا أن البلاد لا تزال بحاجة ماسة إلى تنفيذ إصلاحات جوهرية. فعلى الرغم من قبول الحكومة لعدة توصيات، إلا أن الواقع على الأرض لا يزال يعكس حالة من القمع، مع استمرار اعتقال أعضاء المعارضة والنشطاء، وفرض قيود مشددة على المشاركة السياسية.

وفي مصر، واصلت الكرامة التصدي للمشكلات الحقوقية المتجذرة، من خلال رصد القمع المستمر للحريات العامة والانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة والحرية والأمن، مع التأكيد على تزايد اعتماد الحكومة على إجراءات قمعية تتجاهل الحقوق الأساسية والمعايير القانونية الدولية.

أما في السودان، فلا تزال أوضاع حقوق الإنسان مثيرة للقلق الشديد، حيث يشهد البلد صراعًا مدمرًا أدى إلى انتهاكات واسعة للقانون الدولي وأزمة إنسانية خانقة. وعلى مدار العام، أعربت الأمم المتحدة باستمرار عن قلقها إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، داعية طرفي النزاع إلى التوصل لوقف إطلاق النار وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

في مصر، واصلت الكرامة دفاعها الثابت ضد انتهاكات الحريات المدنية، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات القمعية الهادفة إلى إسكات المعارضة السياسية. وقد تابعت الكرامة بقلق بالغ الحملة المتزايدة على المعارضين، واعتقال وملاحقة النشطاء والصحفيين والمواطنين العاديين بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

وقد دعا العديد من الخبراء المستقلين في الأمم المتحدة الحكومة المصرية إلى التوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والانتقام منهم، مطالبين بإنهاء المضايقات والاحتجاز التعسفي وحظر السفر المفروض على النشطاء.

وفي 31 مايو/أيار 2024، أعربت المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة مارتا هورتادو، عن قلقها العميق إزاء الحملة المتزايدة على حرية التعبير في مصر، مشيرةً إلى الاعتقالات التعسفية والأحكام القاسية بالسجن واستهداف النشطاء والصحفيين والمعارضين السياسيين. وحثت الأمم المتحدة الحكومة المصرية على احترام حقوق الإنسان، والإفراج عن المحتجزين بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، وضمان محاكمات عادلة.

تسبب الصراع الدائر في السودان في تداعيات خطيرة على الصحفيين، حيث تعرض العاملون في مجال الإعلام للاستهداف من قبل كل من الجيش السوداني وميليشيا قوات الدعم السريع. وقد تابعت الكرامة هذه الانتهاكات عن كثب، حيث أسفرت أعمال العنف عن مقتل عدد من الصحفيين، وإجبار العديد منهم إلى النزوح.

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي: الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القانون والتعذيب والاحتجاز التعسفي

في 6 سبتمبر/أيلول 2024، أفادت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بأن جميع أطراف النزاع في السودان، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وميليشيا قوات الدعم السريع، ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي.

على مدار السنوات الماضية، تابعت الكرامة العديد من حالات الانتهاكات والقمع في السودان، في إطار اهتمامها بأوضاع حقوق الإنسان في البلاد. وقد قدمت الكرامة شكاوى عدة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة نيابةً عن ضحايا الاعتقال التعسفي، مما أدى إلى الإفراج عنهم.

وفي عام 2024، واصلت الكرامة جهودها في السودان لتسليط الضوء على الطبيعة المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان، مطالبةً بتدخل عاجل لإنهاء العنف وتجنيب المدنيين السودانيين مزيدًا من الانتهاكات.

في مصر، أعرب العديد من الخبراء المستقلين في الأمم المتحدة في 3 أبريل/نيسان 2024، عن قلقهم العميق إزاء تأييد أحكام الإعدام بحق سبعة أفراد متهمين في قضية "كتائب حلوان" لمكافحة الإرهاب. وأشاروا إلى أن تنفيذ هذه الإعدامات سيمثل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصةً وأن المحاكمات شابتها انتهاكات جسيمة، بما في ذلك الاختفاء القسري، والتعذيب، وانتزاع الاعترافات قسرًا. ودعا الخبراء الحكومة المصرية إلى وقف عمليات الإعدام، وإجراء تحقيقات مستقلة، وإعادة النظر في العملية القضائية، مشيرين إلى إساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب وغياب ضمانات المحاكمة العادلة.

لا تزال الاعتقالات التعسفية تمثل قضية حرجة ومستمرّة في مصر، خاصةً ضد النشطاء والصحفيين والمعارضين السياسيين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضية الدكتور حسام أبو العز، المحافظ السابق لمحافظة القليوبية، الذي يقبع في السجن منذ عام 2013 بعد اعتقال غير قانوني ومحاكمة جائرة. في تاريخ 19 سبتمبر/أيلول 2024، قدّمت الكرامة مجددًا شكوى إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) نيابةً عن أسرة الدكتور أبو العز، لتسليط الضوء على الطبيعة التعسفية لاحتجازه والانتهاكات الجسيمة التي تعرّض لها، بما في ذلك الاختفاء القسري، والحبس الانفرادي، والحرمان من التواصل مع أسرته محاميه.

وأكدت الكرامة أن هذه الظروف المطوّلة ترقى إلى

إلى مستوى التعذيب، مما تسبب في معاناة جسدية ونفسية شديدة للدكتور أبو العز وأفراد أسرته.

بؤرة تركيز: مصر

المؤسسات الوطنية مجرد واجهة زائفة لإخفاء السجل القاتم للحكومة في مجال حقوق الإنسان

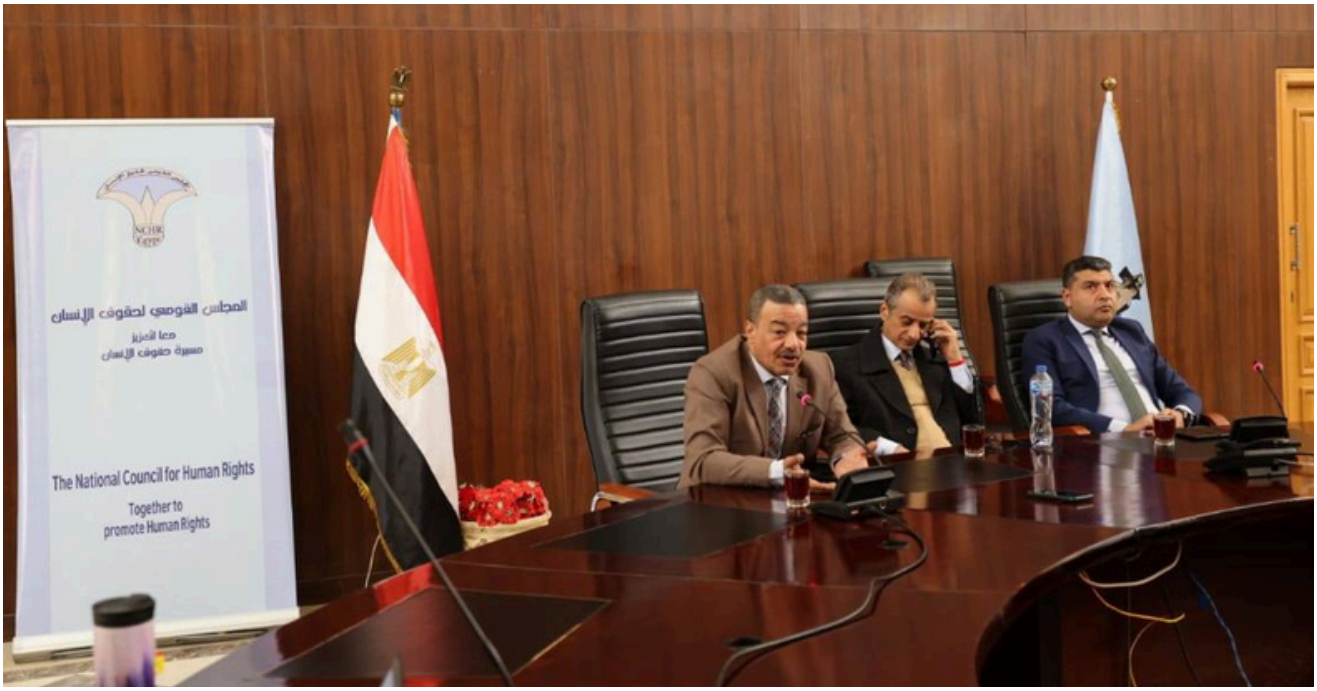

اجتماع أعضاء من المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري (25 نوفمبر 2024، المصدر: صفحة المجلس على الفايسبوك).

في جميع الأنظمة الاستبدادية، تعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كواجهة لإخفاء السجل القاتم والمقلق للحكومات في احترام الحقوق الأساسية لمواطنيها، ومصر ليست استثناءً.

في عام 2024، لا تزال أوضاع حقوق الإنسان في مصر مثيرة للقلق بسبب القمع الوحشي الذي يمارسه النظام، والذي يفرض قيودًا شديدة على حرية التعبير، ويحد من أنشطة المنظمات غير الحكومية، ويضطهد المدافعين عن حقوق الإنسان. وتواصل السلطات المصرية استخدام أساليب مثل الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري لقمع أي شكل من أشكال المعارضة.

وعلى الرغم من تعهد الحكومة المصرية بتعزيز وحماية الحقوق الأساسية، فقد أظهرت الوقائع الميدانية التي توصلت بها الكرامة بوضوح أنه لم يُبذل أي جهد حقيقي لإحداث تغيير فعلي. ويعكس هذا الفشل المنهجي، من جهة، عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الدولية، ومن جهة أخرى، رفضها تحمل المسؤولية ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

هذا العام، ركزت الكرامة اهتمامها على المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهي المؤسسة الوطنية المكلفة بمراقبة وحماية حقوق الإنسان في مصر. وقد لاحظت الكرامة عدم قدرة المجلس على إجراء تحقيقات جادة في الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن، بالإضافة إلى افتقاره إلى الموضوعية والشفافية في تقاريره. هذا التقاعس، الذي يتماشى مع مصالح الحكومة، يقوض بشدة مصداقية المجلس سواء داخل المجتمع المدني أو في نظر المجتمع الدولي.

في الأول من يونيو/حزيران 2024، قدمت الكرامة تقريرًا إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، حثت فيه اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) على خفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر بسبب افتقاره إلى الاستقلالية وعدم امتثاله لمبادئ باريس.

يأتي تقرير الكرامة بعد قرار اللجنة الفرعية في أكتوبر الماضي بمنح المجلس تأجيلاً لمدة عام واحد لمعالجة هذه القضايا الحرجة. وعلى الرغم من حصول المجلس على تصنيف "A" من اللجنة الفرعية في عام 2018، مما يشير إلى استقلاليته وفعاليته، إلا أن الكرامة انتقدته باعتباره مجرد واجهة تستخدمها الحكومة لإخفاء سجلها المقلق في مجال حقوق الإنسان.

بؤرة تركيز: جزر القمر

النضال المستمر من أجل العدالة في قضية الرئيس السابق أحمد سامبي

واصلت الكرامة هذا العام التزامها الحازم في مناصرة قضية الرئيس السابق لجزر القمر، أحمد عبد الله محمد سامبي، الذي يُعد احتجازه التعسفي ظلمًا فادحًا.

منذ عام 2018، انخرطت الكرامة في الدفاع عن حقوقه الأساسية، حيث كثفت تدخلاتها لدى الهيئات الدولية ووثقت بلا كلل الانتهاكات التي تعرض لها السيد سامبي.

وفي ظل سياق انتخابي متوتر، مع اقتراب الانتخابات المقررة في يناير/كانون الثاني 2025، أبلغت الكرامة عن تدهور أوضاعه داخل السجن.

في 17 ديسمبر/كانون الأول 2024، نبهت الكرامة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة (WGAD) إلى عزلته التامة، حيث مُنع من أي اتصال بأفراد عائلته أو محاميه. ويُعد هذا التدهور انتهاكًا مباشرًا لحقوقه الأساسية، كما تم الإبلاغ عنه باعتباره اعتداءً على سلامته الجسدية والنفسية.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حُكم على السيد سامبي بالسجن المؤبد بعد محاكمة وصفها المجتمع الدولي، بمبادرة من الكرامة، بأنها غير عادلة على الإطلاق. وأدانت الكرامة بشدة هذا الحكم، وذكّرت برأي الفريق العامل

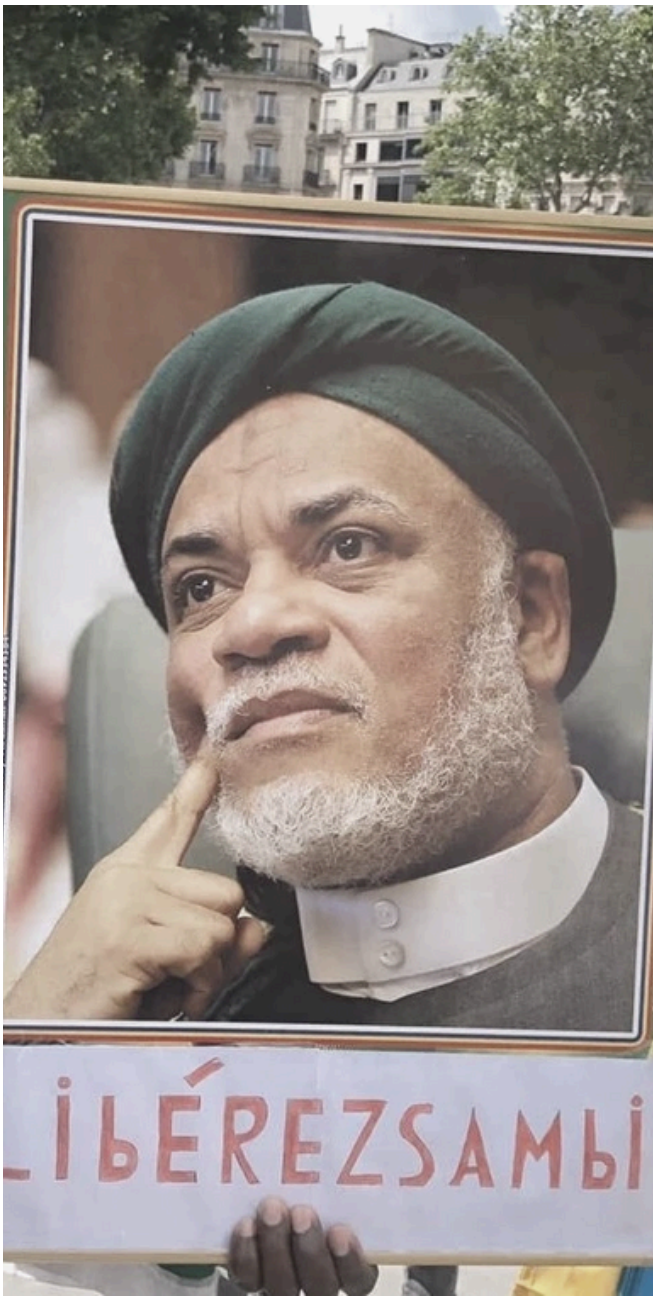

لافتة في وقفة احتجاجية بباريس تطالب باطلاق سراح الرئيس محمد سامبي المحتجز تعسفيا منذ 18 مايو/أيار 2018.

المعني بالاحتجاز التعسفي رقم 65/2018، الذي أوصى بالإفراج الفوري عنه.

منذ المراحل الأولى للقضية، رفعت الكرامة ملفه إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مسلطة الضوء على ملابسات اعتقاله في مايو/أيار 2018. ووثقت المنظمة التهمة الملفقة ضده بإثارة الفوضى العامة، التي تطورت لاحقًا إلى اتهامات بالفساد، ثم إلى تهمة تعريض أمن الدولة للخطر.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، أصدر الفريق العامل رأيه رقم 65/2018، الذي أكد أن احتجاز السيد سامبي تعسفي، وطالب بالإفراج الفوري عنه وتعويضه عن الضرر الذي لحق به.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال السلطات القمرية حتى اليوم ترفض تنفيذ هذا القرار، مما جعل هذه القضية محطة بارزة في عمل الكرامة، التي استمرت في رصد الانتهاكات بحق السيد سامبي والتنديد بها.

ومن خلال الإبقاء على الضغط الدولي وتوثيق الانتهاكات المستمرة، تضمن الكرامة أن تظل هذه القضية رمزًا للنضال الأوسع من أجل العدالة وحقوق الإنسان في جزر القمر.